

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢١٦ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣
ولائحته التنفيذية :

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠١٢ بتشكيل الوزارة :

وعلى ما عرضه محافظ البنك المركزي المصرى :

قر (ر) :

(المادة الأولى)

يشكل مجلس متابعة المعوقات الهيكلية المؤثرة على أسعار السلع والخدمات

برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من :

١ - محافظ البنك المركزي المصرى .

٢ - وزير الزراعة واستصلاح الأراضى .

٣ - وزير الصناعة والتجارة الخارجية .

٤ - وزير المالية .

٥ - وزير التموين والتجارة الداخلية .

٦ - رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

٧ - رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .

(المادة الثانية)

يتولى المجلس الاختصاصات الآتية :

تقييم قوى العرض والطلب للسلع المختلفة للوقوف على الأسباب المؤدية إلى ارتفاع
أسعار السلع خاصة الغذائية .

تحليل مصادر صدمات العرض التي قد تنتج عن نقص المعروض من السلع أو مشاكل
في توزيعها .

دراسة المعوقات الهيكلية التي تعظم من أثر صدمات العرض على الأسعار مما يؤدي إلى تأكل مستويات الدخول الحقيقة للمواطنين وتوسيع فجوة التضخم بين مصر وشركائها التجاريين .

تحديد الإجراءات غير النقدية الواجب اتخاذها .

(المادة الثالثة)

يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، ويجوز دعوته للانعقاد كلما طرأ ما استدعي ذلك .

(المادة الرابعة)

تشكل لجنة فنية متخصصة من ممثلي الجهات الواردة في المادة الأولى من هذا القرار ، تكون رئاستها لممثل البنك المركزي المصري ، تتولى دراسة الموضوعات التي يختص بها المجلس وإعداد التوصيات بشأنها تمهيداً لعرضها على المجلس في اجتماعه الدوري ، وتحجّم اللجنة بدعوة من رئيسهامرة على الأقل كل شهر ، كما يجوز دعوتها لاجتماعات أخرى كلما اقتضت الضرورة ذلك .

(المادة الخامسة)

يكون للمجلس أمانة فنية تمثل فيها الجهات المعنية ، وتتولى الأمانة الإعداد لاجتماعات اللجنة المتخصصة والمجلس وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن المجلس مع الجهات المختصة .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويُعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق أول أبريل سنة ٢٠١٣ م) .

...

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / هشام قنديل